

المحتويات

الصفحة

1	الفصل الأول : التطورات الاقتصادية الدولية
1	نظرة عامة
2	نمو الاقتصاد العالمي
5	التضخم والبطالة
6	أسعار الفائدة
6	التجارة والمدفوعات
9	التدفقات المالية الخارجية إلى الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
12	الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية
12	الدين العام الخارجي
13	أسعار الصرف
14	انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية
15	ملاحق الفصل الأول : (1/1)-(9/1)

التطورات الاقتصادية الدولية

نظرة عامة

تباطأ نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2005 حيث انخفض معدل النمو الحقيقي من 5.3 في المائة في عام 2004 إلى 4.9 في المائة في عام 2005. وشمل هذا التباطؤ النمو في الدول المتقدمة والدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى على حد سواء. ففي الدول المتقدمة، تراجعت معدلات النمو في كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة وكندا وغالبية الدول المتقدمة الأخرى والدول الآسيوية حديثة التصنيع. وبالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد انخفض معدل النمو بصورة طفيفة في أفريقيا ودول وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ودول نصف الكرة الغربي، في حين ارتفع معدل النمو في دول الشرق الأوسط والدول النامية الآسيوية من 5.5 في المائة إلى 5.7 في المائة ومن 8.8 في المائة إلى 9.0 في المائة على التوالي في عام 2005.

هذا وقد صاحب التباطؤ في معدلات النمو ارتفاعاً طفيفاً في معدلات التضخم في الدول المتقدمة، بينما انخفضت معدلات التضخم في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى. كما رافق التراجع في النمو الاقتصادي تراجعاً أكبر في معدل نمو حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات، الذي بلغ 7.4 في المائة عام 2005 مقابل 10.6 في المائة في عام 2004. ولقد ساهمت تجارة الدول المتقدمة والدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى على السواء في التراجع الذي سجله حجم التجارة العالمية في عام 2005.

وفيما يتعلق بالمديونية الخارجية، فقد ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى بدرجة أقل عن العام السابق، حيث بلغ معدل نموه 9.1 في المائة في عام 2004، مقابل 3.2 في المائة خلال عام 2005. إلا أنه في الوقت نفسه تراجعت مدفوعات خدمة الدين كنسبة إلى الصادرات من السلع والخدمات بنسبة بسيطة خلال عام 2005، واستمرت الاحتياطات الدولية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة في النمو وذلك نتيجة للتطورات الإيجابية في التجارة الخارجية والمدفوعات والتدفقات الرأسمالية والمالية لتلك المجموعة من الدول.

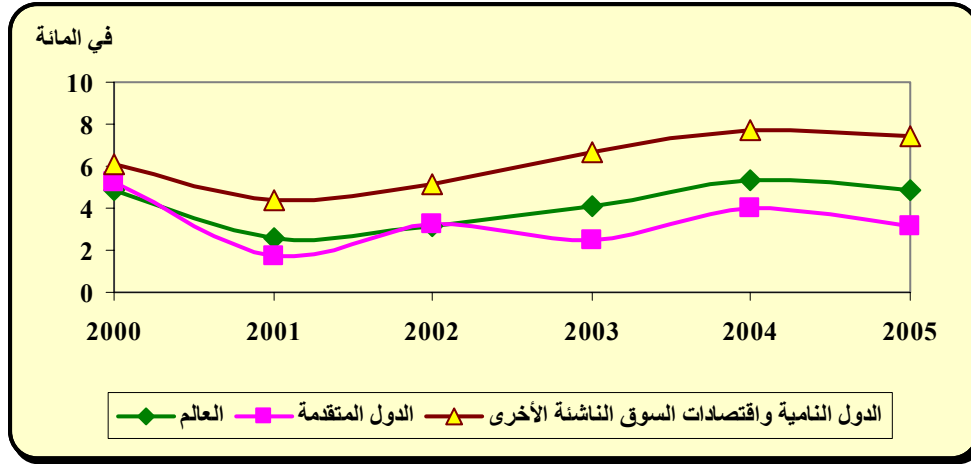
وفيما يتعلق بأسعار الفائدة، فقد رفعت الولايات المتحدة أسعار الفائدة الرسمية خلال عام 2005، وذلك في الوقت الذي استمرت فيه اليابان في انتهاج سياسة سعر الفائدة الصفري. وفي الوقت الذي خفضت فيه المملكة المتحدة سعر الفائدة الرسمي، رفعت كل من دول منطقة اليورو وكندا مستواه في عام 2004. وقد صاحب تلك التطورات ارتفاع للمتوسط

السنوي لأسعار الفائدة في السوق قصيرة الأجل مقابل انخفاض بسيط لأسعار الفائدة في السوق طويلة الأجل، وذلك في الدول المتقدمة. أما بالنسبة لتطورات أسعار الصرف خلال عام 2005، فقد شهد سعر صرف الدولار تحسناً طفيفاً أمام الجنيه الإسترليني والين الياباني وتراجعاً بسيطاً أمام اليورو.

نمو الاقتصاد العالمي

سجل أداء الاقتصاد العالمي⁽¹⁾ تباطؤاً خلال عام 2005، حيث بلغ معدل نموه الحقيقي 4.9 في المائة مقابل 5.3 في المائة في عام 2004. وقد جاء هذا التباطؤ نتيجة لتراجع معدلات النمو في الدول المتقدمة من 3.2 في المائة في عام 2004 إلى 2.6 في المائة خلال عام 2005، ولانخفاض معدلات النمو في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى من 7.7 في المائة إلى 7.4 في المائة، مع ملاحظة تباين أداء الدول والمجموعات الفرعية داخل المجموعتين الرئيسيتين المذكورتين، الملحق (1/1) والشكل (1).

الشكل (1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول النامية
2005-2000



المصدر : الملحق (1/1).

فبالنسبة للدول المتقدمة⁽²⁾، تراجع النمو الاقتصادي بدرجة متباينة في الدول والمجموعات الفرعية باستثناء اليابان. وانخفض معدل النمو في الولايات المتحدة من 3.9 في المائة في عام 2004 إلى 3.2 في المائة في عام 2005، وذلك نتيجة لتراجع الطلب المحلي (الإنفاق الاستهلاكي)، وارتفاع أسعار النفط العالمية والآثار السلبية لإعصاري كاترينا وريتا.

(1) صندوق النقد الدولي "آفاق الاقتصاد العالمي، سبتمبر 2006".

(2) تشمل الدول المتقدمة في "آفاق الاقتصاد العالمي، سبتمبر 2006" الولايات المتحدة، منطقة اليورو، اليابان، المملكة المتحدة وكندا.

وبالنسبة لمنطقة اليورو، انخفض معدل النمو من 2.1 في المائة في عام 2004 إلى 1.3 في المائة في عام 2005، حيث أن الانتعاش المؤقت في عام 2004 ما لبث أن تراجع مرة أخرى. ويعزى ذلك إلى عدة أسباب، منها تراجع الطلب المحلي في ظل ارتفاع وتذبذب أسعار الصرف، وإلى الجانب السياسي، حيث كان لرفض دستور الاتحاد الأوروبي من قبل فرنسا وهولندا تأثيراته على الثقة في مستقبل الاتحاد وانعكاساته على الأداء الاقتصادي. وبخصوص الأداء الاقتصادي في المملكة المتحدة، فقد كان أفضل بالمقارنة مع أداء اقتصاد منطقة اليورو، على الرغم من تراجعها من 3.3 في المائة في عام 2004 إلى 1.9 في المائة في عام 2005.

أما فيما يتعلق باليابان، فقد ارتفع معدل النمو من 2.3 في المائة في عام 2004 إلى 2.6 في المائة في عام 2005، والذي يعزى إلى معدل النمو القوي الذي تحقق في النصف الأول من عام 2005، وكذلك إلى الانتعاش في الطلب المحلي (الإفناق الاستهلاكي الخاص) المدعوم بقوة سوق العمل. أما بالنسبة للاقتصاد الكندي، فقد سجل تراجعاً من 3.3 في المائة في عام 2004 إلى 2.9 في عام 2005، متمكناً بذلك من تحقيق ثاني أعلى معدل نمو له خلال الفترة منذ عام 2001. ويعزى ذلك إلى ارتفاع الاستهلاك العائلي والمصحوب بزيادة القوة الشرائية الناتجة عن زيادة الأجور وارتفاع أسعار الأصول المالية.

وبالنسبة للدول المتقدمة الأخرى⁽³⁾، فقد انخفض معدل النمو في الدول الآسيوية حديثة التصنيع وذلك من 5.9 في المائة في عام 2004 إلى 4.5 في المائة في عام 2005، بسبب انخفاض الطلب الخارجي وارتفاع أسعار النفط، كما تراجع أيضاً معدل النمو في استراليا من 3.5 في المائة إلى 2.5 في المائة، خلال الفترة نفسها.

وفيما يتعلق بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى⁽⁴⁾، فقد استمر الأداء الاقتصادي بشكل جيد، على الرغم من تباطؤ معدل النمو للمجموعة من 7.7 في المائة في عام 2004 إلى 7.4 في المائة في عام 2005، حيث أنه يعتبر الأفضل في العالم. ويلاحظ في هذا الشأن أن التراجع قد شمل كافة المجموعات الفرعية، باستثناء الدول النامية الآسيوية والشرق الأوسط⁽⁵⁾ اللذان حققا معدلات نمو مرتفعة بلغت 9.0 و5.7 في المائة على التوالي في عام 2005 بالمقارنة مع 8.8 في المائة و5.5 في المائة في عام 2004. ويعود ذلك إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط وإنتاجه والتحسين الكبير في الحساب الجاري لموازين مدفوعات الدول المصدرة الرئيسية للنفط، بالإضافة إلى جهود الإصلاح التي انتهجتها دول الشرق الأوسط خلال السنوات الماضية. وبالنسبة للدول النامية الآسيوية⁽⁶⁾ التي استمرت في تحقيق معدلات نمو مرتفعة

(3) تضم الدول المتقدمة الأخرى في "آفاق الاقتصاد العالمي، سبتمبر 2006"، أستراليا، قبرص، الدانمارك، أيسلندا، إسرائيل، نيوزيلندا، النرويج، السويد، سويسرا، والدول الآسيوية حديثة التصنيع، وهي: هونج كونج، كوريا الجنوبية، سنغافورة وتايوان.

(4) تضم الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى المجموعات الدولية التالية: إفريقيا، رابطة الدول المستقلة، الدول النامية الآسيوية، دول الشرق الأوسط ودول نصف الكرة الغربي.

(5) يشمل الشرق الأوسط الدول العربية التالية: البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، سورية، الإمارات واليمن، ويضم إيران أيضاً.

(6) الدول النامية الآسيوية تضم كل من بنغلادش، بوتان، كمبوديا، الصين، فيجي، الهند، إندونيسيا، المالديف، ماليزيا، ماينمار، نيبال، باكستان، الفلبين، سيريلانكا، تايلاند، تونكا، فانواتو وفيتنام.

خلال السنوات العشر السابقة، فإن الأمر يعزى بصفة خاصة إلى النمو القوي في كل من الصين والهند خلال هذه الفترة، علماً بأنهما حققتا معدلات نمو بلغت 10.2 في المائة و8.5 في المائة على التوالي في عام 2005. ويعكس هذا الانتعاش الاقتصادي بشكل أساسي الأداء المتميز لصادرات الصين، وإصلاحات القطاع المصرفي التي تبنتها. كما أن التوسع الكبير الذي حدث في قطاع الخدمات في الهند، وبشكل خاص تكنولوجيا المعلومات والإنتاج الصناعي قد ساهما في تحسين أداء الاقتصاد الهندي.

أما بالنسبة لرابطة الدول المستقلة⁽⁷⁾ فقد تراجع النمو في هذه الدول وبلغ 6.5 في المائة في عام 2005، مقارنة بمعدل النمو القوي الذي تحقق في عام 2004 والذي بلغ 8.4 في المائة. وباستثناء روسيا من هذه المجموعة، فقد بلغ معدل النمو 6.7 في المائة خلال عام 2005 مقابل 11.0 في المائة في عام 2004، بينما بلغ معدل النمو في روسيا وحدها 6.4 في المائة في عام 2005 مقابل 7.2 في المائة في عام 2004، ويعود تراجع النمو في روسيا إلى تراجع الاستثمار وانخفاض الإنتاج النفطي نتيجة للارتفاع الحاد في معدل الضريبة المفروضة على قطاع النفط.

وفيما يتعلق بدول وسط وشرق أوروبا⁽⁸⁾ فقد تباطأ معدل النمو فيها من 6.5 في المائة في عام 2004 إلى 5.4 في المائة في عام 2005، ويعزى ذلك إلى انخفاض الطلب المحلي وتراجع الصادرات بسبب انخفاض معدلات النمو في أوروبا الغربية، إضافة إلى تحسن أسعار صرف عملات هذه الدول خلال عام 2005.

وبالنسبة للدول الإفريقية⁽⁹⁾ فقد بلغ معدل النمو فيها 5.4 في المائة في عام 2005 مقابل 5.5 في المائة في عام 2004. وقد تحقق هذا المستوى من النمو بفضل تحسن أداء الاقتصاد النيجيري وارتفاع أسعار المعادن التي تنتجها القارة الإفريقية، بالإضافة إلى تحسن الظروف المناخية وأثرها على الزراعة، والآثار الإيجابية للإصلاحات الاقتصادية المطبقة والتي ساعدت على تحقيق النمو في قطاعات الخدمات والسياحة والمناجم.

أما فيما يتعلق بدول نصف الكرة الغربي⁽¹⁰⁾ فعلى الرغم من تحقيق هذه المجموعة في عام 2004 أعلى معدل نمو خلال عقد من الزمن بلغ 5.7 في المائة، إلا أنه تراجع إلى 4.3 في المائة في عام 2005. ويعزى ذلك في جزء منه إلى تراجع معدل النمو في البرازيل إلى 2.3 في المائة مقابل 4.9 في المائة في عام 2004، نتيجة لضعف الطلب المحلي وتراجع

(7) تضم رابطة الدول المستقلة كل من أرمينيا، أذربيجان، بلاروسيا، جورجيا، كازاخستان، قيرغيزيا، مولدوفيا، منغوليا، روسيا، طاجكستان، كاجاكستان، تركمانستان، أوكرانيا، وأوزبكستان.

(8) تضم دول وسط وشرق أوروبا كل من ألبانيا، بلغاريا، كرواتيا، التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، مقدونيا، مالطا، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، وتركيا.

(9) تضم مجموعة الدول الإفريقية جنوب الصحراء، بالإضافة إلى الدول العربية التالية: الجزائر، المغرب، تونس، السودان، الصومال، موريتانيا، وجيبوتي.

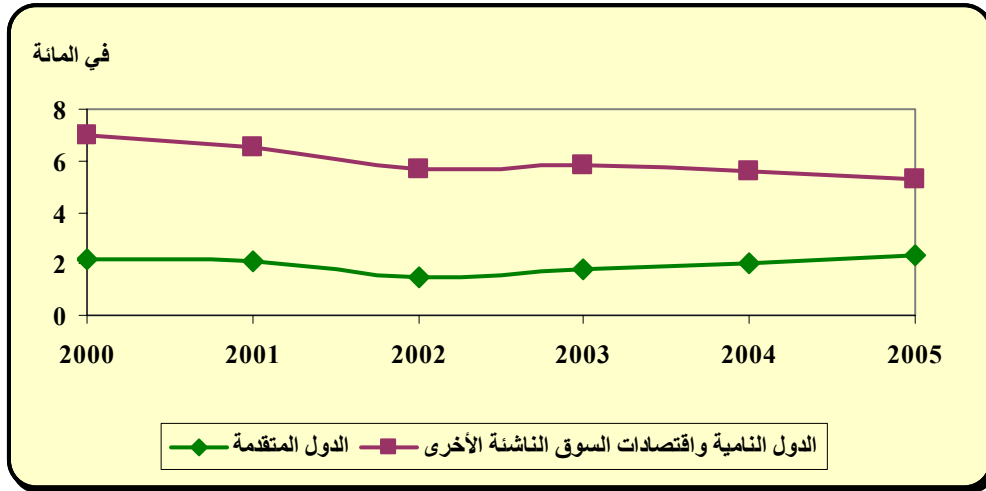
(10) تضم مجموعة دول نصف الكرة الغربي دول أمريكا اللاتينية التالية: الأرجنتين، أنتيغوا وبربودا، جزر البهاما، بليز، بربادوس، بوليفيا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، جمهورية الدومينيكان ودومينيكا، الإكوادور، السلفادور، غويانا، غرينادا، غواتيمالا، هايتي، هندوراس، جامايكا، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، بيرو، سورنام، أوروغواي، فنزويلا، وترينيداد وتوباغو.

الاستثمار فيه. كما تراجع أيضاً معدل النمو في المكسيك من 4.2 في المائة خلال عام 2004 إلى 3.0 في المائة في عام 2005 وذلك نتيجة للأداء الضعيف لقطاعي الزراعة والصناعة التحويلية وتراجع الصادرات المصنعة في ضوء تباطؤ نمو الطلب العالمي على السلع المصنعة.

التضخم والبطالة

فيما يتعلق بالتضخم في العالم، فقد ارتفعت مستويات الأسعار بنسب بسيطة. ففي الدول المتقدمة ارتفع معدل التضخم في هذه الدول كمجموعة من 2.0 في المائة في عام 2004 إلى 2.3 في المائة في عام 2005، وفي المقابل انخفض معدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى من 5.6 في المائة إلى 5.3 في المائة، الملحق (2/1) والشكل (2).

الشكل (2) : معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية
2005-2000



المصدر : الملحق (2/1).

أما على صعيد المجموعات الفرعية، فيلاحظ تفاوت درجة ارتفاع الأسعار المحلية. فضمن مجموعة الدول المتقدمة، شهدت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا ارتفاعاً في معدلات التضخم من 2.7 في المائة و1.3 في المائة و1.8 في المائة في عام 2004، إلى 3.4 في المائة و2.0 في المائة و2.2 في المائة على التوالي في عام 2005، ويعزى ذلك أساساً إلى الارتفاع في أسعار النفط والارتفاع النسبي للأجور. وضمن مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، شهدت أفريقيا ورابطة الدول المستقلة ارتفاعاً في معدلات التضخم من 8.0 في المائة و10.3 في المائة في عام 2004 إلى 8.5 في المائة و12.3 في المائة على التوالي في عام 2005، ويعكس ذلك الطلب المحلي القوي في معظم دول هذه المناطق. وقد حافظت منطقة الشرق الأوسط على مستويات التضخم التي كانت سائدة في عام 2004

تقريباً، في حين سجلت دول وسط وشرق أوروبا والدول النامية الآسيوية ودول نصف الكرة الغربي انخفاضاً في معدلات التضخم.

وبالنسبة للبطالة، فعلى الرغم من تباطؤ معدلات النمو في الدول المتقدمة، إلا أن معدلات البطالة قد انخفضت في غالبية الدول المتقدمة. أما فيما يتعلق بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد انخفضت معدلات البطالة في الدول النامية الآسيوية ورابطة الدول المستقلة ودول وسط وشرق أوروبا ودول نصف الكرة الغربي،⁽¹¹⁾ بينما بقيت معدلات البطالة على مستواها في معظم دول الشرق الأوسط وأفريقيا، وبشكل خاص الدول العربية،⁽¹²⁾ باستثناء العراق وفلسطين والصومال واليمن حيث ارتفعت فيها معدلات البطالة، الملحق (3/1).

أسعار الفائدة

واصلت أسعار الفائدة تصاعدها في ضوء تبني الولايات المتحدة سياسة نقدية أكثر تشدداً، تمثلت في رفع أسعار الفائدة قصيرة الأجل بصورة ملحوظة إلى 4.2 في المائة خلال عام 2005 مقابل 2.2 في المائة في عام 2004، وذلك للحفاظ على استقرار الأسعار الذي يهيئ البيئة المواتية للنمو الاقتصادي. وقد عززت هذه الخطوة المناخ الاستثماري للولايات المتحدة الذي شهد عودة قوية للاستثمارات الخارجية. كما رفعت كندا سعر الفائدة الرسمي إلى 3.3 في المائة خلال عام 2005، مقابل 2.5 في المائة في عام 2004، ورفعت منطقة اليورو سعر الفائدة إلى 2.3 في المائة، بينما استمرت اليابان في انتهاج سياسة سعر فائدة صفري وذلك في محاولة للخروج من فترة انكماش الأسعار التي يشهدها الاقتصاد الياباني. وبالنسبة لتحركات أسعار السوق للفوائد قصيرة الأجل، فقد ارتفعت من 1.7 في المائة إلى 2.5 في المائة عام 2005، في الوقت الذي حافظت أسعار السوق للفوائد طويلة الأجل على مستوياتها التاريخية المتدنية، الملحق (4/1).

التجارة والمدفوعات

تباطأ نمو حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات في عام 2005 ليصل إلى نسبة 7.4 في المائة، مقابل 10.6 في المائة في عام 2004. ويعزى ذلك إلى عدد من العوامل أهمها، تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب المحلي في الولايات المتحدة وفي عدد من الدول المتقدمة الأخرى، بالإضافة إلى الانخفاض الملحوظ في حجم تجارة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى. وقد تراجع نمو الصادرات بدرجة كبيرة في الدول المتقدمة من نسبة 8.8 في المائة عام 2004 إلى 5.5 في المائة في عام 2005، كما انخفض نمو الواردات من 9.1 في المائة إلى 6.0 في المائة. وبالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة، فقد تراجع نمو صادراتها من نسبة 14.6 في المائة إلى 11.8 في المائة وتراجع أيضاً نمو وارداتها من 16.4 في المائة إلى 11.9 في المائة خلال العامين المذكورين، الملحق (5/1) والشكلان (3) و(4).

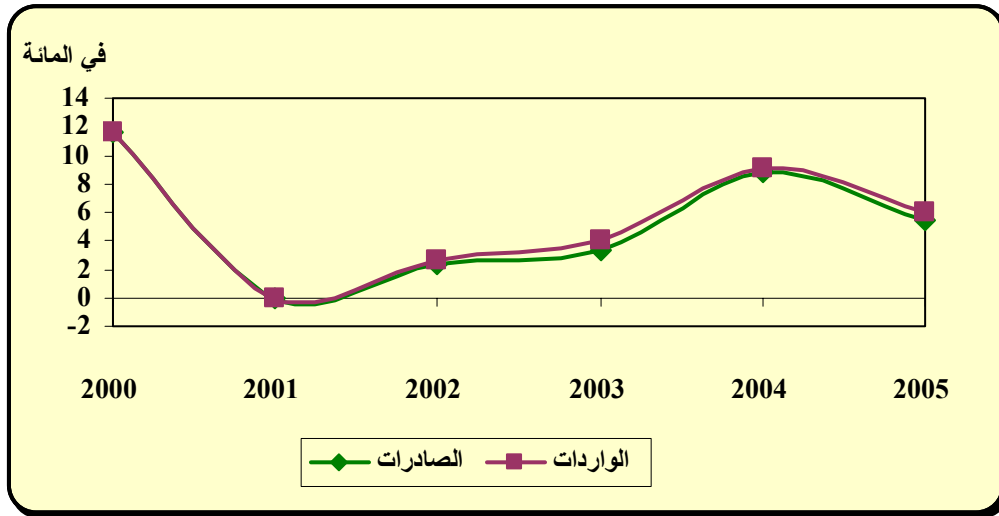
(11) الأمم المتحدة " وضع وآفاق الاقتصاد العالمي، 2006".

(12) منظمة العمل العربية، تقديرات مستندة على مصادر إحصائية رسمية عربية ودولية.

وعلى مستوى المجموعات الفرعية للدول المتقدمة، فقد سجلت الدول الآسيوية حديثة التصنيع واليابان والولايات المتحدة ومنطقة اليورو تراجعاً في معدل نمو التجارة الخارجية في السلع والخدمات. ففي الدول الآسيوية حديثة التصنيع نما حجم الصادرات بنسبة 9.3 في المائة، بينما بلغت نسبة ارتفاع الواردات 7.3 في المائة في عام 2005.

وحققت اليابان نمواً في حجم صادراتها بلغ نسبة 7.0 في المائة، ونمواً في حجم وارداتها بنسبة 6.3 في المائة. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد حققت نمواً في حجم الصادرات بلغ نسبة 6.8 في المائة، ونمواً في الواردات بلغ نسبة 6.1 في المائة. وفي المقابل سجلت منطقة اليورو نمواً في الصادرات والواردات بنسبة 4.1 في المائة و5.2 في المائة على التوالي. وقد حققت كل من ألمانيا وفرنسا وأستراليا نمواً جيداً في الصادرات والواردات من بين دول منطقة اليورو، حيث بلغت نسب نمو صادراتها 6.9 في المائة، و3.2 في المائة و1.0 في المائة على التوالي، وبلغت نسب نمو وارداتها 6.5 في المائة و6.5 في المائة و7.1 في المائة على التوالي. في حين حققت المملكة المتحدة نمواً أعلى في الصادرات بلغت نسبته 6.5 في المائة، ونمواً أقل في حجم الواردات بنسبة 5.9 في المائة خلال عام 2005.

الشكل (3) : معدلات نمو حجم التجارة في الدول المتقدمة 2005-2000

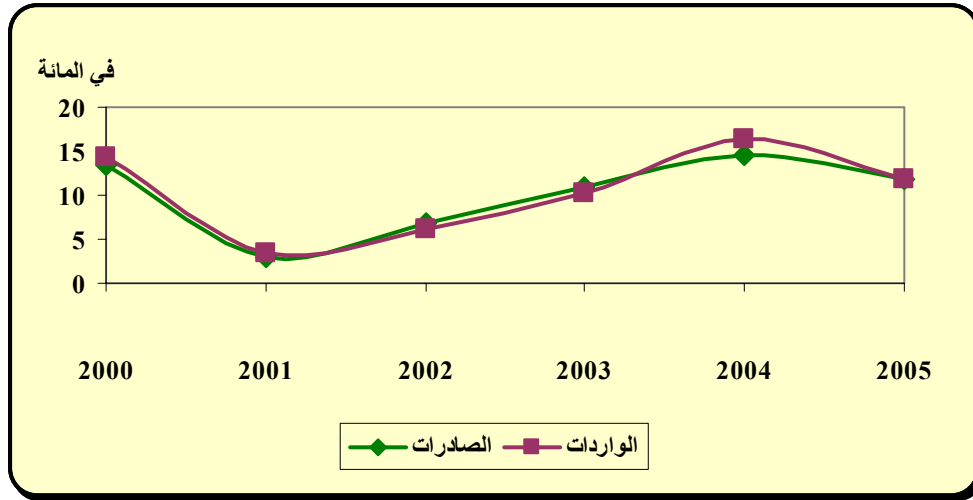


المصدر : الملحق (5/1).

وفيما يتعلق بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد كان نمو حجم التجارة السلعية مرتفعاً بدرجة ملحوظة في الدول النامية الآسيوية، على الرغم من تراجعها عن عام 2004، حيث نما حجم الصادرات بنسبة 17.3 في المائة في عام 2005 مقارنة بنسبة 18.8 في المائة في عام 2004، ونما حجم الواردات بنسبة 12.5 في المائة مقارنة بنسبة 18.9 في المائة في عام 2004. وعلى صعيد المجموعات الفرعية الأخرى، ارتفع حجم الواردات في كل من رابطة الدول المستقلة وأفريقيا بنسبة 14.8 في المائة و10.7 في المائة في عام 2005 مقارنة مع 20.1 في المائة و9.0 في

المائة على التوالي في عام 2004، بينما نما حجم الصادرات بنسبة 3.8 في المائة و5.2 في المائة في عام 2005 في المجموعتين على التوالي، وذلك مقارنة مع 12.8 في المائة و7.2 في المائة في عام 2004. وفيما يتعلق بدول نصف الكرة الغربي ودول وسط وشرق أوروبا، فقد تراجع معدل نمو الصادرات والواردات في كلتي المجموعتين، حيث نمت الصادرات بنسبة 8.8 في المائة و9.9 في المائة على التوالي، بينما نمت الواردات بنسبة 11.2 في المائة و8.6 في المائة على التوالي. أما بالنسبة لمعدلات نمو التجارة في منطقة الشرق الأوسط، فقد تباطأت مقارنة مع العام الماضي، حيث بلغ نمو الصادرات نسبة 5.9 في المائة في عام 2005 مقارنة بنسبة 9.1 في المائة في عام 2004، وبلغ نمو الواردات نسبة 16.9 في المائة مقارنة بنسبة 18.2 في المائة في العام السابق.

الشكل (4) : معدلات نمو حجم التجارة في الدول النامية 2005-2000



المصدر : الملحق (5/1).

وفيما يخص شروط التبادل التجاري، فقد تدهورت معدلات نموها بالنسبة للدول المتقدمة، بينما حققت الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى تحسناً ملحوظاً في شروط التبادل التجاري في عام 2005، ويعزى ذلك إلى استمرار ارتفاع أسعار صادراتها النفطية وكذلك أسعار السلع الأولية الأخرى خلال العام.

وبالنسبة للمدفوعات، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري في موازين مدفوعات مجموعة الدول المتقدمة من 267.2 مليار دولار في عام 2004 إلى 486.3 مليار دولار في عام 2005. وقد تأثر وضع الحساب الجاري للمجموعة أساساً بارتفاع عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة من 665.3 مليار دولار إلى 791.5 مليار دولار، بالإضافة إلى تراجع فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعات كل من اليابان والدول الآسيوية حديثة التصنيع، في حين تراجع الفائض في الحساب الجاري بالنسبة للدول المتقدمة الأخرى بنسبة ضئيلة. أما في منطقة اليورو فتحول الحساب الجاري من فائض بمقدار 82.5 مليار دولار إلى عجز بمقدار 2.6 مليار دولار، الملحق (6/1).

أما بالنسبة لمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد ارتفع فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعات المجموعة من 211.9 مليار دولار في عام 2004 إلى 424.7 مليار دولار في عام 2005. وقد جاء ذلك كمحصلة للزيادة الكبيرة في فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعات دول منطقة الشرق الأوسط، حيث ارتفع من 96.8 مليار دولار في عام 2004 إلى 182.9 مليار دولار في عام 2005، وذلك نتيجة للارتفاع الكبير في حصيلة صادراتها النفطية، وارتفاع الفائض لرابطة الدول المستقلة من 62.5 مليار دولار إلى 87.7 مليار دولار، وارتفاع الفائض في الحساب الجاري في الدول النامية الآسيوية من 94.2 مليار دولار إلى 165.3 مليار دولار. وفي الوقت نفسه، ارتفع الفائض في الحساب الجاري لدول نصف الكرة الغربي من 18.2 مليار دولار إلى 33.7 مليار دولار، وللدول الإفريقية من عجز بنحو 0.4 مليار دولار إلى فائض بنحو 18.4 مليار دولار. أما بالنسبة لدول وسط وشرق أوروبا، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري في موازين مدفوعاتها من 59.4 مليار دولار في عام 2004 إلى 63.3 مليار دولار في عام 2005.

وتشير التطورات سابقة الذكر إلى وجود اختلالات في الحساب الجاري لموازين المدفوعات، والتي تتمثل في العجز المتفاقم للحساب الجاري في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة والذي يبلغ حوالي 6.4 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. ويقابل ذلك فوائض محققة في الحساب الجاري لغالبية المجموعات الدولية الأخرى، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الأمريكي، الذي يشكل نحو ربع حجم الاقتصاد العالمي، عرضة لثقة المستثمرين الأجانب فيه، مما يؤثر بدوره على سعر صرف الدولار ويؤدي إلى تذبذبات في أسعار الفائدة، بالإضافة إلى مخاطر توجه الولايات المتحدة إلى الحماية وتقييد الواردات.

ولقد دعت المؤسسات المالية الدولية إلى المزيد من التعاون بين دول العجز ودول الفائض الرئيسية من أجل إيجاد الوسائل الفاعلة لتصحيح الاختلالات في أرصدة الحسابات الجارية لموازين مدفوعاتها بصورة شاملة. ويتطلب الأمر أيضاً قيام دول العجز بتبني إصلاحات واتخاذ إجراءات مستقلة تضمن زيادة معدلات الادخار المحلي فيها، وقيام دول الفوائض بوضع سياسات تشجع على زيادة الطلب الكلي من خلال الاستهلاك لأغراض الاستثمار المنتج وتطوير البنية التحتية، بالإضافة لإدخال مرونة أكبر على نظم صرف عملاتها الوطنية.

التدفقات المالية الخارجية إلى الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى

واصلت التدفقات المالية الخارجية اتجاهها التصاعدي إلى الدول النامية، بشقيها الرسمي والخاص. فمن جانب التدفقات الرسمية، تشير التقديرات المتاحة إلى أن المساعدات الإنمائية الرسمية للدول النامية⁽¹³⁾ من جميع المصادر (على أساس صافي السحب) بلغت حوالي نحو 78.3 مليار دولار في عام 2004، أي بزيادة نسبتها 10.9 في المائة مقارنة بعام

(13) الملحق (1/11).

2003. وفيما يتعلق بالتدفقات المالية الخاصة إلى الدول النامية، لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل أهم مصادر التمويل الخارجية، إلا أنه تزايدت خلال الأعوام الماضية أهمية التدفقات المالية المتعلقة بتحويلات العاملين كإحدى أهم مصادر التمويل الخارجية في الدول النامية في الخارج، الإطار رقم (1).

الإطار رقم (1) مقارنة تحويلات العاملين في الخارج بالتدفقات المالية الخارجية الأخرى إلى الدول النامية

تشكل مخاطر حقيقية أمام اجتذاب ثقة المستثمرين الأجانب في اقتصاد الدولة المستضيفة للاستثمار الأجنبي.

تطور التدفقات المالية الخارجية (الرسمية والخاصة) إلى الدول النامية

(مليار دولار)

2004	1995	
275	107	الاستثمار الأجنبي المباشر
136	170	الدين الخاص ومحافظ الأصول الاستثمارية
78	60	المساعدات الإنمائية الرسمية من جميع المصادر
164	58	تحويلات العاملين إلى الدول النامية

المصدر: البنك الدولي: تقرير "أفاق الاقتصاد العالمي 2006" والأونكتاد: "تقرير الاستثمار في العالم 2006".

تشكل تحويلات العاملين في الخارج* إحدى أهم التدفقات المالية الخارجية إلى الدول النامية، حيث تجاوزت قيمتها في عام 2004 التدفقات الرأسمالية الخاصة والمتعلقة بالدين الخاص ومحافظ الأصول الاستثمارية الأجنبية في الدول النامية، وكذلك المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدول النامية. ولا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية وحدها، تفوق قيمة تحويلات العاملين في الخارج.

وتجدر الإشارة إلى أن تحويلات العاملين في الخارج تتميز باستقرارها النسبي، ولا تتراجع عند حدوث تراجع في النشاط الاقتصادي نتيجة لحدوث صدمات مالية أو كوارث طبيعية أو نزاعات سياسية في الدول النامية والمستقبلية للتحويلات. بينما تتأثر كثيراً بقية التدفقات المالية، ومنها بوجه خاص الاستثمار الأجنبي المباشر بهذه العوامل التي

* للمزيد من التفاصيل انظر الفصل العاشر من هذا التقرير.

وفي جانب الاستثمار الأجنبي المباشر، ارتفعت تدفقاته إلى الدول النامية من 275 مليار دولار في عام 2004 إلى 334 مليار دولار في عام 2005، أي بزيادة ملحوظة بنسبة 21 في المائة. ويعكس ذلك عودة الثقة لدى المستثمرين الأجانب في أحوال الاقتصاد العالمي، بوجه عام، والاقتصادات النامية، بوجه خاص. ولا تزال الصين وهونج كونج وسنغافورة والمكسيك والبرازيل تشكل أكثر الدول استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر إليها من بين الدول النامية، حيث بلغ مجموع التدفقات التي تلقتها تلك الدول في عام 2005 نحو 161.5 مليار دولار وما نسبته 17.6 في المائة من إجمالي العالم للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل. وفي جانب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من هذه الدول الخمس إلى

الخارج، فقد بلغت حوالي 58.1 مليار دولار وما نسبته 7.5 في المائة من إجمالي العالم للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الخارج، مما يعكس تزايد دور هذه الدول كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة من عولمة التصنيع والتجارة.

أما بالنسبة للدول العربية، فقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تلقتها نمواً ملموساً في عام 2005 بلغ حوالي 74 في المائة عام 2004 لتصل إلى 37.7 مليار دولار مقابل 21.6 مليار دولار في عام 2004. وبذلك ارتفع نصيب الدول العربية من نحو 3 في المائة من إجمالي العالم لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل في عام 2004 إلى 4.1 في المائة في عام 2005.

وفي جانب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الدول العربية إلى الخارج، فقد نمت بأكثر من الضعف في عام 2005 لتصل إلى 15.2 مليار دولار مقابل 6.7 مليار دولار في عام 2004. كما ارتفعت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العربية إلى الخارج إلى حوالي 2 في المائة من إجمالي العالم في عام 2005، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم (2003 و2004 و2005)

(مليون دولار)

الدول	التدفقات إلى الداخل			التدفقات إلى الخارج			الحصة للعالم عام 2005 (%)
	2005	2004	2003	الحصة للعالم عام 2005 (%)	2005	2004	
الدول المتقدمة	542,312	396,145	358,539	59.19	646,206	686,262	514,806
الدول النامية منها:	334,285	275,032	175,138	36.48	117,463	112,833	35,566
الصين	72,406	60,630	53,505	7.90	11,306	1805	152-
هونغ كونج	35,897	34,032	13,624	3.92	32,560	45,716	5,492
سنغافورة	20,083	14,820	10,376	2.19	5,519	8,512	3,143
المكسيك	18,055	18,674	14,184	1.97	6,171	4,432	1,253
البرازيل	15,066	18,146	10,144	1.64	2,517	9,807	249
الدول العربية	37,650	21,615	15,682	4.11	15,227	6,731	2,263-
الإمارات	12,000	8,359	4,256	1.31	6,661	1,007	991
مصر	5,376	2,157	237	0.59	92	159	21
السعودية	4,628	1,942	778	0.51	1183	709	83
المغرب	2,933	1,070	2,429	0.32	174	32	20
لبنان	2,573	1,899	2,860	0.28	715	827	611
السودان	2,305	1,511	1,349	0.25	-	-	-
دول أخرى*	39,679	39,577	24,192	4.33	15,056	13,973	10,731
العالم	916,277	710,755	557,869	100.00	778,725	813,068	561,104

* تشمل رابطة الدول المستقلة ودول جنوب شرق أوروبا.
المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، "تقرير الاستثمار في العالم، عام 2006".

الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية

واصلت الاحتياطيات الخارجية الرسمية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى تصاعدها فبلغت 2,399 مليار دولار في عام 2005، أي بزيادة نسبتها 28.8 في المائة مقابل 32.2 في المائة في العام السابق. وتعتبر هذه الزيادة استمراراً للاتجاه التصاعدي الذي بدأ منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي. كما يلاحظ أن الارتفاع في الاحتياطيات كان عاماً بالنسبة لكافة مجموعات الدول، حيث حققت رابطة الدول المستقلة أعلى نسبة زيادة بلغت 51.3 في المائة وتلتها دول منطقة الشرق الأوسط بنسبة 43 في المائة، وأفريقيا بنسبة 33.3 في المائة، ودول وسط وشرق أوروبا بنسبة 25.2 في المائة، ثم الدول النامية الآسيوية بنسبة 24.9 في المائة، وأخيراً دول نصف الكرة الغربي بنسبة 14.9 في المائة، الملحق (7/1).

ويعزى الاتجاه التصاعدي المستمر في الاحتياطيات الخارجية للدول النامية إلى التطورات الإيجابية في موازين الحسابات الجارية والتدفقات المالية والرأسمالية الأخرى، وبوجه خاص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين في الخارج، الأمر الذي ساهم في ارتفاع نسبة تغطية الاحتياطيات الخارجية الرسمية للواردات من السلع والخدمات للدول النامية كمجموعة من 64.1 في المائة في عام 2004 إلى 69.2 في المائة في عام 2005. وقد جاء الارتفاع في نسبة تغطية الاحتياطيات للواردات عاماً في كافة المجموعات الدولية الفرعية باستثناء دول نصف الكرة الغربي. فبالنسبة لدول الشرق الأوسط فقد ارتفعت نسبة التغطية من 78.0 في المائة في عام 2004 إلى 91.9 في المائة في عام 2005، وبالنسبة للدول النامية الآسيوية فقد ارتفعت نسبة التغطية من 79.6 في المائة في عام 2004 إلى 82.8 في المائة في عام 2005، ورابطة الدول المستقلة من 65.5 في المائة إلى 80.9 في المائة خلال الفترة ذاتها. كذلك ارتفعت نسبة التغطية للدول الأفريقية من 53.8 في المائة إلى 60.9 في المائة، ودول وسط وشرق أوروبا من 35.1 في المائة إلى 38.1 في المائة. أما بالنسبة لدول نصف الكرة الغربي، فقد انخفضت نسبة التغطية من 51.7 في المائة إلى 49.8 في المائة.

الدين العام الخارجي

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في نمة الدول النامية ودول اقتصادات السوق الناشئة الأخرى بنسبة 3.2 في المائة ليبلغ 3,012 مليار دولار في نهاية عام 2005. وقد جاء هذا الارتفاع لدول المجموعة كمحصلة لارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي لرابطة الدول المستقلة بنسبة 19.5 في المائة، ولدول الشرق الأوسط بنسبة 10.8 في المائة، ولكل من دول وسط وشرق أوروبا والدول النامية الآسيوية بنسبة 7.7 في المائة و5.0 في المائة على التوالي، بينما تراجع الدين العام الخارجي لدول أفريقيا بنسبة 7.2 في المائة ولدول نصف الكرة الغربي بنسبة 5.2 في المائة خلال الفترة ذاتها، الملحق (8/1).

وفيما يتعلق بتوزيع الدين العام الخارجي وفق المجموعات الفرعية، تستحوذ الدول النامية الآسيوية على حوالي 26.8 في المائة من الإجمالي، تليها دول نصف الكرة الغربي بنسبة 25.0 في المائة، ثم دول وسط وشرق أوروبا بنسبة 20.1 في المائة. أما بالنسبة لرابطة الدول المستقلة فقد بلغت نسبة مديونيتها للإجمالي نحو 11.1 في المائة، بينما بلغت تلك النسبة 9.6 في المائة للدول الأفريقية وحوالي 7.4 في المائة لدول الشرق الأوسط. أما فيما يتعلق بمدفوعات خدمة الدين العام الخارجي للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، والتي تعتبر أحد المقاييس الهامة لعبء المديونية، فإن نسبتها إلى حصيلة صادراتها من السلع والخدمات تراجعت بصورة طفيفة من 15.5 في المائة في عام 2004 إلى 15.3 في المائة في عام 2005، مما يعكس جزئياً الزيادة في النشاط الاقتصادي والتجارة الخارجية لهذه الدول. وقد ظلت تلك النسبة مرتفعة بصورة ملحوظة بالنسبة لدول نصف الكرة الغربي، حيث بلغت 35.0 في المائة عام 2005، تلتها رابطة الدول المستقلة بنسبة 27.3 في المائة، ثم دول وسط وشرق أوروبا بنسبة 22.1 في المائة، ثم أفريقيا بنسبة 10.9 في المائة، ثم الدول النامية الآسيوية بنسبة 7.1 في المائة، ودول الشرق الأوسط بنسبة بلغت 4.9 في المائة.

أسعار الصرف

تحسن سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية الأخرى بصورة طفيفة، فقد ارتفع سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار بنسبة 0.66 في المائة في عام 2005، وذلك مقارنة بنسبة انخفاض بلغت 10.8 في المائة في عام 2004. كما ارتفع سعر صرف الين الياباني مقابل الدولار بنسبة 1.9 في المائة، مقارنة بنسبة انخفاض بلغت 6.7 في المائة في عام 2004، في الوقت الذي انخفض فيه سعر صرف اليورو أمام الدولار بنسبة ضئيلة بلغت 0.24 في المائة، مقارنة بانخفاض بلغ 9.0 في المائة في العام السابق. وقد جاء التحسن البسيط في سعر صرف الدولار على الرغم من استمرار عجز الحساب الجاري لميزان مدفوعات الولايات المتحدة، وقابلية هذا العجز للاستمرار مستقبلاً، وتأثيره على الاقتصاد الأمريكي والاقتصادات الرئيسية الأخرى. إلا أنه من جانب آخر، فإن التحسن في سعر صرف الدولار يعزى إلى الضعف النسبي في أداء اقتصادات كل من المملكة المتحدة ومنطقة اليورو حيث حققتا معدلات نمو متواضعة بالمقارنة مع العام السابق، كما أن الاقتصاد الياباني حقق معدل نمو أقل بالمقارنة مع معدل نمو الاقتصاد الأمريكي في عام 2005، إضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع سعر النفط من جهة، وارتفاع الفارق بين أسعار الفائدة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، من شأنهما أيضاً تفسير التحسن في سعر صرف الدولار الأمريكي، الملحق (9/1).

انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية⁽¹⁴⁾

إن التطورات الاقتصادية الدولية تنعكس بشكل مباشر على اقتصادات الدول العربية، من خلال الآثار المترتبة على النمو الاقتصادي العالمي والتغيرات في أسعار النفط ونمو التجارة والتدفقات المالية إلى الدول العربية إضافة إلى سعر صرف الدولار. فقد كان للتطورات في سوق النفط العالمية أثر إيجابي على اقتصادات الدول العربية المصدر للنفط للعام الثاني على التوالي، حيث حققت معدلات نمو جيدة جراء ارتفاع أسعار النفط وإنتاجه من جهة، وإلى السياسات المالية السليمة والتقدم الحاصل في برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي التي انتهجتها تلك الدول، من جهة أخرى. وقد صاحب ذلك ارتفاع الفوائض المالية في الحسابات الجارية. كما استفادت الدول العربية غير النفطية من زيادة النشاط الاقتصادي في الدول العربية المصدر للنفط من جراء ارتفاع حجم التحويلات المالية التي ترسلها العمالة العربية⁽¹⁵⁾ الوافدة إلى دولها الأصل، وزيادة تدفقات الاستثمارات البينية في مختلف القطاعات الإنتاجية وفي محافظ الأصول المالية، وزيادة حركة السياحة الإقليمية البينية، بالإضافة إلى الآثار الإيجابية للإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها هذه الدول. غير أن ارتفاع أسعار النفط العالمية كان له تأثيراته السلبية على بعض الدول العربية المستوردة للنفط وما صاحب ذلك من زيادة عجز الحساب الجاري لموازين مدفوعاتها، بالإضافة إلى تأثيراتها على المالية العامة.

وفي ضوء الفوائض المالية المتزايدة التي تحققت في الدول العربية المصدر للنفط من جراء استمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية، فإن إحدى أهم التحديات التي تواجهها اقتصادات هذه الدول هي تعظيم الاستفادة من هذه الفوائض من خلال توجيهها نحو الاستثمارات المنتجة في القطاعات النفطية وغير النفطية، وذلك من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي توفير فرص عمل جديدة لمواطنيها.

(14) تتناول فصول هذا التقرير انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية بشكل تفصيلي.

(15) للمزيد من التفاصيل، أنظر الفصل العاشر من هذا التقرير.

ملحق (1/1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم
(2005 - 2000)

(نسب مئوية)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	
4.9	5.3	4.1	3.1	2.6	4.9	العالم
2.6	3.2	1.9	1.5	1.2	3.9	الدول المتقدمة
3.2	3.9	2.5	1.6	0.8	3.7	الولايات المتحدة
1.3	2.1	0.8	0.9	1.9	3.9	منطقة اليورو
1.9	3.3	2.7	2.1	2.4	3.8	المملكة المتحدة
2.6	2.3	1.8	0.1	0.4	2.9	اليابان
2.9	3.3	1.8	2.9	1.8	5.2	كندا
3.1	4.0	2.5	3.2	1.7	5.2	الدول المتقدمة الأخرى
4.5	5.9	3.2	5.3	1.1	7.9	الدول الآسيوية حديثة التصنيع
2.5	3.5	3.1	4.1	2.2	3.3	استراليا
7.4	7.7	6.7	5.1	4.4	6.1	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
5.4	5.5	4.6	3.6	4.2	3.1	أفريقيا
5.4	6.5	4.7	4.5	0.3	5.1	وسط وشرق أوروبا
6.5	8.4	7.9	5.3	6.3	9.0	رابطة الدول المستقلة
9.0	8.8	8.4	7.0	6.1	7.0	الدول النامية الآسيوية
10.2	10.1	10.0	9.1	8.3	8.4	الصين
8.5	8.0	7.2	4.3	4.1	5.3	الهند
5.7	5.5	6.4	4.1	3.0	5.3	الشرق الأوسط
4.3	5.7	2.2	0.1	0.5	3.9	نصف الكرة الغربي
2.3	4.9	0.5	1.9	1.3	4.4	البرازيل
3.0	4.2	1.4	0.8	-	6.6	المكسيك

المصدر: صندوق النقد الدولي، "أفاق الاقتصاد العالمي، سبتمبر 2006".

ملحق (2/1) : معدلات التضخم في العالم
(2005 - 2000)

(نسب مئوية)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	
2.3	2.0	1.8	1.5	2.1	2.2	الدول المتقدمة
3.4	2.7	2.3	1.6	2.8	3.4	الولايات المتحدة
2.2	2.1	2.1	2.2	2.3	2.1	منطقة اليورو
2.0	1.3	1.4	1.3	1.2	0.9	المملكة المتحدة
0.6-	-	0.3-	0.9-	0.8-	0.4-	اليابان
2.2	1.8	2.7	2.3	2.5	2.7	كندا
2.1	1.9	1.8	1.7	2.4	2.0	الدول المتقدمة الأخرى
2.2	2.4	1.4	0.9	1.9	1.1	الدول الآسيوية حديثة التصنيع
2.7	2.3					استراليا
5.3	5.6	5.8	5.7	6.5	7.0	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
8.5	8.0	10.7	9.9	12.8	13.6	أفريقيا
4.8	6.1	9.2	14.7	19.4	22.8	وسط وشرق أوروبا
12.3	10.3	12.0	13.8	20.3	24.6	رابطة الدول المستقلة
3.5	4.1	2.5	2.0	2.7	1.7	الدول النامية الآسيوية
7.7	7.6	6.3	5.4	3.9	4.1	الشرق الأوسط
6.3	6.5	10.5	8.8	6.1	7.6	نصف الكرة الغربي

المصدر: مصدر الملحق (1/1) .

ملحق (3/1) : البطالة والتوظيف في الدول المتقدمة
(2005 - 2000)

(نسب مئوية)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	
						معدل البطالة
6.0	6.3	6.6	6.3	5.8	5.7	الدول المتقدمة
5.1	5.5	6.0	5.8	4.7	4.0	الولايات المتحدة
8.6	8.9	8.7	8.3	7.8	8.2	منطقة اليورو
9.1	9.2	8.8	7.7	6.9	6.9	ألمانيا
9.5	9.6	9.5	8.9	8.4	9.1	فرنسا
7.7	8.1	8.5	8.6	9.1	10.2	إيطاليا
4.8	4.8	5.0	5.2	5.1	5.5	المملكة المتحدة
4.4	4.7	5.3	5.4	5.0	4.7	اليابان
6.8	7.2	7.6	7.6	7.2	6.8	كندا
4.0	4.2	4.4	4.2	4.2	4.0	الدول الآسيوية حديثة التصنيع
						نمو التوظيف
1.2	1.1	0.6	0.3	0.6	2.1	الدول المتقدمة
1.8	1.1	0.9	0.3-	0.0	2.5	الولايات المتحدة
0.7	0.6	0.4	0.7	1.6	2.4	منطقة اليورو
0.2-	0.4	1.0-	0.6-	0.4	1.9	ألمانيا
0.3	-	0.1	0.6	1.8	2.7	فرنسا
0.7	3.2	0.8	0.9	1.5	1.3	إيطاليا
1.0	1.0	1.0	0.8	0.8	1.2	المملكة المتحدة
0.4	0.2	3.0-	1.3-	0.5-	0.2-	اليابان
1.4	1.8	2.4	2.4	1.2	2.5	كندا
1.2	1.9	0.3	2.0	0.8	3.6	الدول الآسيوية حديثة التصنيع

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (4/1) : أسعار الفائدة
(2005 - 2000)

(نسب مئوية)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	
						سعر الفائدة الرسمي (1)
4.2	2.2	1.0	1.2	1.8	6.4	الولايات المتحدة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	اليابان
2.3	2.0	2.0	2.8	3.3	4.8	منطقة اليورو
4.5	4.8	3.8	4.0	4.0	6.0	المملكة المتحدة
3.3	2.5	2.8	2.8	2.3	5.8	كندا
						سعر الفائدة في السوق للدول المتقدمة (2)
2.5	1.7	1.6	2.1	3.2	4.4	قصيرة الأجل
3.6	3.7	3.6	4.1	4.4	5.1	طويلة الأجل

(1) السعر في نهاية العام.

(2) المتوسط السنوي لسعر الفائدة كما ورد في المصدر.

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (5/1) : حجم التجارة العالمية (السلع والخدمات) وشروط التبادل التجاري

(2005 - 2000)

(نسب مئوية)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	
						معدلات نمو حجم التجارة (السلع والخدمات)
						العالم
7.4	10.6	5.3	3.4	-	12.1	إجمالي التجارة
						الدول المتقدمة
5.5	8.8	3.3	2.3	0.9-	11.6	الصادرات
6.0	9.1	4.0	2.6	0.9-	11.6	الواردات
						الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
11.8	14.6	10.8	6.9	3.0	13.5	الصادرات
11.9	16.4	10.2	6.1	3.3	14.3	الواردات
						معدلات التغير في شروط التبادل التجاري
						الدول المتقدمة
1.3-	0.2-	0.9	0.8	0.4	2.6-	
						الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
4.5	2.7	0.8	0.8	2.6-	6.5	

المصدر : مصدر الملحق (1/1).

ملحق (6/1) : أرصدة الحساب الجاري لميزان المدفوعات

(2005 - 2000)

(مليار دولار أمريكي)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	
486.3-	267.2-	221.9-	229.5-	214.6-	267.1-	الدول المتقدمة
791.5-	665.3-	527.5-	472.4-	389.0-	415.2-	الولايات المتحدة
2.6-	82.5	34.4	42.4	3.6	40.9-	منطقة اليورو
165.7	172.1	136.2	112.6	87.8	119.6	اليابان
142.1	143.5	134.9	87.9	83.0	69.3	دول متقدمة أخرى *
						الدول الآسيوية حديثة التصنيع
424.7	211.9	147.8	78.5	40.0	79.6	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
18.4	0.4-	3.1-	7.8-	0.4	7.2	أفريقيا
63.3-	59.4-	36.4-	23.6-	16.2-	32.3-	وسط وشرق أوروبا
87.7	62.5	35.9	30.2	33.1	48.2	رابطة الدول المستقلة
165.3	94.2	86.1	66.9	37.7	38.2	الدول النامية الآسيوية
182.9	96.8	58.5	28.9	39.0	67.0	الشرق الأوسط
33.7	18.2	6.8	16.2-	54.1-	48.6-	نصف الكرة الغربي

* تضم الدول المتقدمة الأخرى في هذا الملحق الدول المتقدمة باستثناء الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان.

المصدر: مصدر الملحق (1/1) .

ملحق (7/1) : الاحتياطات الخارجية الدولية
(2005 - 2000)

(مليار دولار أمريكي)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	
2,399.0	1,861.9	1,408.5	1,082.9	903.0	807.5	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
168.9	126.7	90.6	72.2	64.5	54.3	أفريقيا
229.8	183.5	160.3	130.9	97.4	95.9	وسط وشرق أوروبا
225.7	149.2	92.8	58.3	44.2	33.2	رابطة الدول المستقلة
1,167.5	934.4	670.4	497.1	380.5	321.9	الدول النامية الآسيوية
822.6	615.5	409.2	292.0	216.3	168.9	الصين
141.7	127.2	99.5	68.2	46.4	38.4	الهند
352.8	246.7	198.2	163.1	157.2	146.1	الشرق الأوسط
254.3	221.4	196.2	161.3	159.2	156.1	نصف الكرة الغربي

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (8/1) : الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى
(2005-2000)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	
						إجمالي الديون الخارجية (مليار دولار أمريكي)
3,012.3	2,918.8	2,674.6	2,450.7	2,380.6	2,366.9	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
289.4	311.9	298.1	273.8	260.8	271.6	أفريقيا
604.7	561.6	459.9	366.9	316.8	308.8	وسط وشرق أوروبا
334.0	279.6	239.3	199.3	189.0	200.4	رابطة الدول المستقلة
808.3	769.9	713.7	681.0	676.1	656.1	الدول النامية الآسيوية
221.8	200.2	174.2	162.2	161.3	165.4	الشرق الأوسط
754.1	795.6	789.5	767.6	776.7	764.6	نصف الكرة الغربي
						مدفوعات خدمة الدين (كنسبة مئوية من الصادرات من السلع والخدمات)
15.3	15.5	19.5	21.0	23.4	24.2	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
10.9	11.8	13.4	13.7	17.4	17.1	أفريقيا
22.1	22.4	26.0	25.7	28.3	26.2	وسط وشرق أوروبا
27.3	24.4	28.2	26.4	24.2	37.6	رابطة الدول المستقلة
7.1	8.0	11.5	14.0	14.5	13.5	الدول النامية الآسيوية
4.9	5.3	6.0	5.9	9.3	7.3	الشرق الأوسط
35.0	33.7	42.8	44.6	49.7	52.7	نصف الكرة الغربي

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (9/1) : أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار (متوسط الفترة)

(2005 - 2000)

(وحدات العملة مقابل دولار واحد)

2005	2004	2003	2002	2001	2000	
0.5495	0.5459	0.6120	0.6662	0.6944	0.6596	الجنيه الإسترليني
110.22	108.19	115.93	125.39	121.53	107.77	اليين الياباني
0.8026	0.8045	0.8842	1.0593	1.1161	1.0823	اليورو

المصدر: مصدر الملحق (1/1) .